

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
زيارة عمل لفريق صندوق النقد الدولي 2007
نتائج زيارة البعثة¹
طرابلس
12 نوفمبر 2007

1- نظرة عامة عن التطورات الاقتصادية الأخيرة

- 1- شهد الأداء العام للاقتصاد الكلي في الجماهيرية العظمى تقدماً ملحوظاً خلال عام 2007 رغم المعدلات المتسارعة للتضخم. ويتوقع، وفقاً للتصورات الواردة في هذا السياق، أن يرتفع إجمالي الناتج المحلي بمعدل 6.8% (مقارنة بمعدل 5.2% عام 2006) وذلك نتيجة النمو السريع في الأنشطة غير النفطية (7.5%) والنمو الجيد في قطاع الإنتاج النفطي (4.7%). وقد شهد الربع الثالث من العام ارتفاعاً ملحوظاً ومتسارعاً في معدلات التضخم الخاصة بمؤشر أسعار المستهلك السنوي، وتقدر نسبة هذا الارتفاع بحوالي 11% مقارنة بالمعدلات المنخفضة التي شهدتها في النصف الأول من العام نفسه. وترجع هذه التطورات إلى الزيادة في نسبة الانفاق العام (وبخاصة الأجور)، وكذلك السيولة الفائضة وأسعار الواردات وبخاصة من المواد الغذائية.
- 2- وبالرغم من زيادة حجم العائدات النفطية، إلا أن التوقعات تشير إلى انخفاض ميزان المالية العامة عام 2007 مقارنة بنظيره عام 2006. ولذلك من المتوقع أن يصل حجم ميزان المالية العامة إلى 35% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2007 مقارنة بنسبة 39% في عام 2006. ويعكس هذا الانكماش في الميزان الزيادة في معدلات الانفاق، رغم أن هذه الزيادة في الانفاق أقل مما سبق رصده في الموازنة.
- 3- من المتوقع أن ينخفض فائض المعاملات الجارية الخارجية عام 2007 إلى حوالي 40% من إجمالي الناتج المحلي (وان ظل حجم هذا الفائض كبيراً جداً)، مقارنة بما يقدر بحوالي 52% من إجمالي الناتج المحلي عام 2006، ويعزى السبب في ذلك إلى الزيادة في حجم الواردات. ووصل حجم الزيادة في إجمالي الاحتياطي الرسمي إلى 20 مليار دولار أمريكي عام 2006 ومن المتوقع أن يرتفع بمقدار 24 ملياراً أخرى عام 2007، ليصل إلى حوالي 83 مليار دولار أمريكي مع نهاية العام.
- 4- شهد عام 2007 نمواً متسارعاً للنقود بمفهومها الواسع (حيث أشارت التصورات إلى 31% مع نهاية العام، مقارنة بنسبة 20% في عام 2006)، مما يعكس الزيادة الكبيرة التي لحقت بصافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي الليبي، وكذلك بالانفاق العام، والإقراض من قبل المؤسسات الائتمانية المتخصصة. وعلى الجانب الآخر، انخفض معدل سعر الصرف الفعلي الحقيقي بحوالي 1% في النصف الأول من عام 2007، نتيجة لارتفاع اليورو² في مقابل

¹ قام فريق من خبراء الصندوق بزيارة طرابلس من 4-12 نوفمبر 2007 لمناقشة أهم التطورات والسياسات الاقتصادية.

² تعتبر منطقة اليورو أكبر شريك تجاري لليبيا.

- حقوق السحب الخاصة التي يرتبط بها الدينار. حيث ارتفعت قيمة الدينار الليبي في مقابل الدولار الأمريكي بحوالي 4 % أثناء هذه الفترة.
- 5- من المتوقع أن يستفيد الاقتصاد الليبي، ابتداءً من عام 2008، من استمرار ارتفاع سعر النفط والنمو الإضافي في إنتاجه والاهتمام المتزايد من قبل المستثمرين الأجانب. حيث تشير التوقعات إلى تضاعف إنتاج النفط (إلى حوالي 3 مليون برميل في اليوم الواحد) مع حلول عام 2012 نتيجة استخدام شركات النفط العالمية للتقنيات الحديثة في مجال البحث والتنقيب. ويبلغ إجمالي قيمة المشروعات الاستثمارية الكبرى المعلن عنها في مختلف القطاعات (من الهيدروكربون إلى السياحة) ما يناهز 35 مليار دولار أمريكي. وتعتمد ترجمة هذه التوجهات الإيجابية إلى نمو مستدام في فرص العمل مع الاحتفاظ باستقرار الاقتصاد الكلي على احتواء النمو في معدلات الانفاق، وكذلك القيام باصلاحات هيكلية، وتقييم دقيق وتسلسل جيد لأولويات المشروعات الاستثمارية المخطط لها.
- 6- لازالت ليبيا تواجه مجموعة من التحديات الرئيسية على المدى المتوسط. ويوفر المناخ العالمي المناسب والموقف المالي القوي لليبيا فرصة لاتخاذ المزيد من الخطوات نحو حل ومواجهة هذه التحديات. إن وضع قاعدة أساسية للنمو المستدام الخال من التضخم، بالإضافة إلى خلق فرص عمل للقوى العاملة التي تنمو بسرعة يعتمد على: (1) احتواء الزيادة في مستوى الانفاق والاهتمام بجودته؛ (2) تطوير البنية التحتية؛ (3) دعم إدارة المدخرات النفطية لضمان المساواة بين الأجيال المختلفة؛ (4) تطوير القطاع المالي؛ و (5) تحسين المناخ التجاري المحلي وتنويع قاعدة الإنتاج للخفض من الاعتماد على النفط.

2- السياسة المالية

- 7- يعتبر احتواء النمو في مستوى الانفاق العام ضرورة لضمان جودته والحد من الضغوط التضخمية. ومن ناحية أخرى، سيؤدي تطبيق الزيادة في الأجور العامة على مدار عام 2008 إلى المساهمة في نمو الانفاق الجاري بحوالي 25-30%. بالإضافة إلى ذلك سيحدث ارتفاع في الانفاق الرأسمالي بحوالي 50% مقارنة بعام 2007، (إذا تم وضع 70% فقط من المبالغ المقترحة موضع التنفيذ). وبصورة عامة سيشهد إجمالي الانفاق العام نموا ملحوظا يصل حجمه إلى 40%، وهذه الزيادة السريعة من شأنها أن تسهم في زيادة الضغوط الناجمة عن التضخم مما قد يكون له تأثير سلبي على جودة الانفاق. وللخض من سقف هذه المخاطر، تهب البعثة بالسلطات الليبية إلى وضع قائمة بأولويات مشروعاتها الاستثمارية المقترحة وترتيبها وفقا للأهمية -في ضوء الاختناقات الحالية في البنية التحتية- مع العمل على التنفيذ الكامل لخطة خفض الوظائف العامة المدنية وتطبيق الزيادة في الأجور في المجالات المختارة. إن البدء بموازنة محافظة بدرجة أكبر وقابلة للزيادة من خلال مخصصات تكميلية إذا سمحت بها الظروف، يعادتها محمدا مقارنة بالخيار المقابل، وهو وضع موازنة شديدة الطموح من البداية.
- 8- ومن حيث النظرة المستقبلية، تحت البعثة السلطات على التأكد من ربط الزيادة في أجور القطاع العام بمستوى أداء كل موظف وبالاصلاح الشامل في نظام الوظائف العامة المدنية. على أن يتم تشجيع القطاع الخاص على أخذ الريادة في تطوير البنية التحتية وتنفيذ برنامج الجماهيرية الطموح في مجال الاستثمارات، بما في ذلك في إطار ترتيبات الشراكة بين القطاع العام والخاص مع أخذ التدابير الوقائية المناسبة.

- 9- يجدر بالسلطات الليبية أيضا الدفع بجهودها نحو دعم ادارة الايرادات. وفي هذا الصدد تؤيد البعثة البدء في عملية اصلاح شامل لادارة الجمارك وتأسيس مكتب ضرائب لكبار الممولين. ويجب أن يكون هذا المكتب نموذج للتجربة للاصلاح الضريبي الشامل من خلال القيام بمبادرات طليعية مثل الانتقال الى نظام التقييم الذاتي واعادة تنظيم الادارات التابعة للمكتب وفقا لمسئولياتها الوظيفية وليس حسب نوع الضريبة.
- 10- هناك تحسن ملحوظ في مستوى أداء الادارة المالية العامة بما في ذلك توحيد عرض الموازنة وتأسيس الوحدة المالية الكلية. وسيكون للخطوة المعترمة نحو اتمام التصنيف الوظيفي للموازنة بدءا بعام 2008 فوائدها. ومن الأهمية بمكان، وبغية رفع كفاءة عملية انفاذ الموازنة، تحديد مخصصات كل وزارة وفقا لبرامج محددة للانفاق بالاضافة الى الاستمرار في تحديد المخصص الكلي. ينبغي التوسع في تطبيق هذه الاصلاحات لتشمل الانفاق الرأسمالي. وسيكون من الضروري أيضا توحيد الموازنات الرأسمالية والجارية تحت مظلة وزارة المالية بغية تحديث النظام المالي العام.

3- السياسة النقدية واصلاحات القطاع المالي

- 11- ترحب البعثة بخطة دعم وتقوية العمليات الخاصة بالسياسة النقدية من خلال تطوير أدوات السياسة النقدية غير المباشرة واعادة تنظيم مصرف ليبيا المركزي. ولتحسين كفاءة أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، هناك حاجة الى تأسيس نظام مصرفي تنافسي وسوق جيدة وصحيحة للمعاملات المصرفية المتبادلة. ومن المفيد أيضا ارخاء القيود الحالية المعوقة لقدرة المصارف على الاستثمار في الخارج من أجل خفض فائض السيولة في النظام كله. بالاضافة الى ذلك ينبغي متابعة الاقراض من قبل المؤسسات الائتمانية المتخصصة وفرض السيطرة على هذا الاقراض كجزء من الادارة العامة للسيولة.
- 12- ترحب البعثة بالدعم الجاري للرقابة المصرفية، بما في ذلك تحسين تقنيات المراقبة المكتبية والميدانية وتطوير منهجية وضع متطلبات رأس المال. ويجب زيادة دعم التنسيق المشترك بين وحدات المراقبة المكتبية والميدانية على تقوية الرقابة وبناء القدرات من خلال زيادة عددا العاملين فيها وتدريبهم.
- 13- أحرز قطاع البنوك تقدما ملحوظا في مجال اعادة الهيكلة والخصخصة. ويعتبر القرار الخاص بدمج 41 مصرفا اقليميا تحت مظلة مصرف واحد وكذلك قرار دمج مصرفي الجماهيرية والأمة خطوة جيدة في هذا الاتجاه. وستؤدي الجهود الشاملة للصفقة الأخيرة الناجحة في بيع حصة كبيرة من مصرف صحارى الى بنك ب ن بي باريبا (BNP Paribas) والخصخصة الجارية لمصرف الوحدة، الى دعم نقل المعرفة وشحن المنافسة. والبعثة تشجع السلطات الليبية على مواصلة جهودها على هذا النحو وعلى السعي الى شركاء استراتيجيين فيما تبقى من مصارف عامة.
- 14- تومى التطورات الايجابية الأخيرة الداعمة للمؤشرات المالية للمصارف بالتحسن. وسيكون من المفيد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لدعم الجهود الرقابية الداخلية للمصارف والمصرف المركزي من أجل اتخاذ خطوات تصويبية مبكرة اذا دعت الحاجة الى ذلك. وللحفاظ على صحة النظام المصرفي، تجدر الاشارة الى أهمية تخصيص الائتمان على أساس الاعتبارات التجارية، وأن يتم التعامل مع الاحتياجات الاجتماعية من خلال قنوات أخرى.

4- ادارة الأصول السيادية

15- تتني البعثة على المنحى الذي اتخذته السلطات الليبية في تأسيس المؤسسة الليبية للاستثمار، من حيث التركيز على عناصر الشفافية والادارة الرشيدة. ان الخطوة المعترم القيام بها لاستثمار مبلغ ال 40 مليار دولار أمريكي المخصص مبدئيا للمؤسسة على أساس تجاري وفي الخارج بشكل شبه كامل، لهي خطوة ملموسة نحو حماية وتنمية مدخرات الجماهيرية وتنويع مصادر دخلها.³ ستعمل الخطة الرامية الى ضمان وجود مجموعة ادارية مستقلة ومؤهلة لمؤسسة الاستثمار وكذلك نقل جزء محدود من الأرباح الى موازنة الدولة، بالإضافة الى انها ستساعد على توفير مبدأ العدل والانصاف نحو الأجيال القادمة. لازالت هناك مجموعة معلقة من التفاصيل الهامة التي لم يبت فيها بعد حول حجم السحب المسموح به من الأرباح للخزانة العامة وحجم الادخارات الاضافية التي ستحول الى المؤسسة في المستقبل. وخبراء صندوق النقد الدولي مستعدون لتقديم المساعدة الفنية اللازمة ولمراجعة مسودة قانون الاستثمار لضمان اتساقها مع مبادئ الممارسة الدولية المثلى. واذا نفذت خطة السلطات الليبية لمؤسسة الاستثمار كما هو معترم، ستكون هذه المؤسسة نموذجا يحتذى به في صناديق الثروات السيادية في المنطقة وخارجها.

5- الاصلاحات الهيكلية وقضايا أخرى

16- تخطط السلطات الليبية لتطوير القطاع غير النفطي من خلال دعم القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة مما من شأنه أن يسهم في التنوع الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة. ينبغي أن تركز هذه الجهود على التدريب وتخفيض الاجراءات الادارية بالإضافة الى دعم حقوق الملكية وتطوير النظام القانوني حتى يتسنى تسهيل عملية النفاذ الى الائتمان المصرفي. من المهم أيضا تلافى أية خطط معقدة للحوافز مما يزيد من تكلفة تلك الحوافز ويقلل من فعاليتها ويخلق التشوهات الاقتصادية. بالإضافة الى ذلك، تبرز الحاجة الى تبسيط عملية خصخصة المشروعات العامة والاسراع بها.

17- تحت البعثة السلطات الليبية على تحسين الاحصائيات الاقتصادية والمالية، حتى يتسنى متابعة التطورات والقيام بصياغة السياسات بصورة موائمة. وينبغي اضافة أهمية وأولية لتحسين احصاءات اجمالي الناتج المحلي والتوظيف وميزان المدفوعات.

18- ان دعم الجماهيرية العظمى السخي للدول ذات الدخل المنخفض، وبخاصة الدول الأفريقية من خلال المساعدة المالية لها والاستثمارات الخارجية فيها هو موضع ثناء. وتحت البعثة السلطات الليبية على اعفاء الدول المدينة الفقيرة من الديون بصورة كاملة وفقا لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبك).

³تستعين المؤسسة الليبية للاستثمار بشركات دولية معروفة لوضع استراتيجيتها الاستثمارية بما في ذلك قياسات المخاطرة وأهداف الربحية، وتطوير عملية لادارة تخصيص الأصول وكذلك اختيار وتقييم المدراء الدوليين من ذوي السمعة والفئات المختلفة من الأصول.

Table 1. Libya: Basic Economic and Financial Indicators, 2003–08

(Quota = SDR 1,123.7 million)
Population (million): 5.85 (2005)

	2003	2004	2005	Prel. 2006	Proj. 2007	Proj. 2008
(Annual percentage change, unless otherwise specified)						
National income and prices						
Real GDP	5.9	5.0	6.3	5.2	6.8	8.8
Nonhydrocarbons	2.2	4.1	5.5	6.1	7.5	8.0
Hydrocarbons	17.7	7.4	8.3	2.8	4.8	10.9
Nominal GDP in billions of Libyan Dinars	30.8	39.8	54.5	65.2	73.7	95.7
Nominal GDP in billions of U.S. dollars	24.0	30.5	41.7	49.7	58.6	76.3
Per capita GDP in thousands of U.S. dollars	4.3	5.3	7.1	8.3	9.6	12.3
CPI inflation (average)	-2.1	-2.2	2.0	3.4	7.0	8.0
CPI inflation (e-o-p)	-1.3	-3.5	3.0	7.2
(In percent of GDP)						
Central government finances						
Revenue	53.9	58.5	68.6	72.2	74.0	76.1
<i>Of which:</i> Hydrocarbon	47.1	50.6	63.7	66.8	66.7	69.7
Expenditure and net lending	39.1	41.2	38.6	33.1	39.3	42.4
<i>Of which:</i> Capital expenditure	9.2	17.7	19.8	17.9	22.6	25.8
Overall position (deficit -)	14.8	17.4	30.0	39.1	34.7	33.7
Non-oil deficit	-32.3	-33.3	-33.7	-27.7	-32.0	-36.0
(Changes as a percent of beginning of the year money stock)						
Money and credit						
Money and quasi-money	8.1	9.2	29.2	20.2	31.0	24.6
Net credit to the government	-32.8	-104.2	-85.5	-110.2	-82.4	-99.2
Credit to the economy	6.6	-0.7	4.5	6.2	4.6	5.5
<i>Of which:</i> Credit to the private sector	-1.1	1.1	0.8	1.6	0.7	1.4
Deposit rate (1-year deposits, in percent)	5.5	4.5	4.5	4.5	4.5	...
(In billions of U.S. dollars; unless otherwise indicated)						
Balance of payments						
Exports, f.o.b.	14.6	20.4	31.3	39.2	44.5	60.6
<i>Of which:</i> Hydrocarbons	14.2	19.5	30.4	38.2	43.4	59.3
Imports, f.o.b.	7.2	8.8	11.2	12.9	18.6	25.3
Current account balance	5.2	7.4	17.4	25.6	23.5	31.2
(As percent of GDP)	21.5	24.3	41.8	51.6	40.2	40.9
Overall balance (deficit -)	3.1	4.6	15.4	18.7	23.9	32.3
(As percent of GDP)	13.0	15.2	37.0	37.6	40.8	42.3
Reserves						
Gross official reserves	19.5	25.6	39.3	59.2	83.1	115.4
(In months of next year's imports of GNFS)	21.9	22.7	30.1	31.5	32.5	36.1
Exchange rate 1/						
Official exchange rate (LD/US\$, period average)	1.28	1.30	1.31	1.31	1.26	...
Official exchange rate (LD/US\$, end of period)	1.30	1.24	1.35	1.28	1.27	...
Real effective exchange rate (percent change)	-13.91	-8.99	-1.75	-0.33	-0.98	...
Crude oil production (millions of barrels per day)	1.53	1.62	1.69	1.72	1.80	2.00
Libyan crude oil price (US\$/bbl)	28.2	36.9	51.9	62.5	69.3	86.0

Sources: Libyan authorities; and Fund staff estimates and projections.

1/ The data for 2007 refer to July.